قياس وتحليل سياسة التشغيل بماليزيا وتجربتها في الحد من البطالة

أ. خطاب الهروشي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم؛ الجزائر

E-mail : *ekhattabe@yahoo.fr*

أ. حازم حسانين محمد

جمهورية مصر العربية

E-mail : *hazem.h1991@yahoo.com*

أ. فطيمة نسمن

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم؛ الجزائر

E-mail *: yassaminefati@yahoo.fr*

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

الملخص

من خلال الورقة البحثية سنحاول الإلمام بالجوانب النظرية للبطالة والتشغيل، وذلك باستعراض الإطار المفاهيمي لكلا منهما بإعطاء مجموعة من المفاهيم والانواع والاهداف، ثم نعرج الى اخذ نظرة شاملة عن الاقتصاد الماليزي مع التركيز على أهم مؤشرات سوق العمل بها، كما سنبرز أهم العوامل المؤثرة على معدل التشغيل بماليزيا بوضعها في قالب تطبيقي قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR

الكلمات المفتاحية : البطالة، التشغيل، الانفاق على التعليم، نموذج الانحدار الذاتي

Abstract:

Through the paper we will try to learn the theoretical aspects of unemployment and employment, by reviewing the conceptual framework of each of them by giving a set of concepts, types and objectives, and then go to take a comprehensive view of the Malaysian economy with a focus on the most important indicators of the labor market, and highlight the most important factors affecting the rate of employment In Malaysia by placing it in a standard application template using the Vectorial Auto-Regressive VAR

Keywords: unemployment, employment, expenditure on education, Vectorial Auto-Regressive

مقدمة:

تعتبر سياسة التشغيل من اهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الدول، والتي تسعى من خلالها الى استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة والوصول الى مستوى التشغيل الكامل الذي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

وفي ظل تحديات عولمة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يفرض مجموعة من التشريعات والقوانين التي تضبط سوق العمل، ومن تم التدخل في صياغة وتنفيذ سياسات التشغيل بالدول النامية والتأثير على الأداء الاقتصادي والاجتماعي ووصولا الى القرارات ا السياسية لها، غير ان ماليزيا كانت ماليزيا في منأى عن ذلك، حيث انتهجت في سبيل تحقيق أهدافها مجموعة من الخطط والسياسات، استطاعت من خلالها تحقيق إنجاز تنموي لافتا صانعة نموذجها الخاص دون تبني النهج الغربي في عملية التحديث و التغيير، اضافة الى اعتمادها على ثقافتها ومواردها البشرية والمادية الخاصة، ولقد نجحت ماليزيا الوصول إلى سوق عمل أكثر شمولية، سواء على صعيد نسبة المشاركة في سوق العمل التي وصلت إلى 63.35% عام 2016، وكذا وصولها إلى التوظيف الكامل حيث لم تتجاوز معدل البطالة متوسط 3.3 % خلال العقدين ونصف الأخيرين بفضل سياستها التنموية

وعليه بنيت الدراسة على الاشكالية الممثلة في السؤال الرئيسي الموالي :

ما مدى فعالية سياسة التشغيل في ماليزيا للحد من البطالة ؟

وضمن الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

–ما اهداف وانواع سياسة التشغيل ؟

–ما آثار البطالة وما مسبباتها ؟

–ما واقع سوق العمل في ماليزيا ؟

–ما مدى فعالية اجهزة وسياسة التشغيل في ماليزيا ؟

وبناء على ذلك قسم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للبطالة والتشغيل

المحور الثاني: نظرة شاملة على سوق العمل في ماليزيا

المحور الثالث: النموذج القياسي للتشغيل بماليزيا

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للبطالة والتشغيل

أولا: مفاهيم عامة حول البطالة:

1. تعريف البطالة:

تتفق مجموع التعاريف على خاصية واحدة للبطالة وهي عدم العمل، ويعرف الكاتب زكي رمزي على أن البطال كل من هو قادر على العمل، راغب فيه، يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه بدون جدوى[1].

كما تعني البطالة بشكل عام "حالة توقف لاإرادي عن العمل لاستحالة وجوده، وأنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره"، وهي بأشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبا في تأثيراتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[2].

وتعرف البطالة كذلك على انها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة السوق[3]

ووفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى[4]

كما أن معدل البطالة عبارة عن نسبة الأفراد العاطلين، وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب متغيرات الوسط (حضري، ريفي) والجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[5].

2. أنواع البطالة :

تعددت أنواع البطالة التي وردت في الدراسات والنظريات المختلفة، كما ظهرت انواع مستحدثة نتيجة للتغيرات المعاصرة، ويمكن اجمالها فيما يلي :

أ. البطالة الدورية : تعرفها الأمم المتحدة بأنها نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة زمنية معينة، وتحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى ذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد الى دائرة الانكماش تحدث البطالة وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية[6]

ب. البطالة الاحتكاكية : وهي ناتجة عن تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل[7]

ج. البطالة الهيكلية : تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة البيانات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية، وسياسة التشغيل من ناحية أخرى وتنشأ احيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة التدهور المستمر في صناعة ما، او التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لها[8]

د. البطالة الموسمية : تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي والزراعي، ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات زمنية خارج الموسم[9]

هـ. البطالة المقنعة : تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد، وتعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بانها الوضع الذي تنخفض فيه الانتاجية الحدية إلى الصفر أو اقل[10]

و. البطالة الاختيارية : والمتمثلة في الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض ارادته لأسباب معينة[11]

ي. البطالة الاجبارية : هي وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه عن الاجور السائدة لكن لا يجدونه[12]

3. آثار البطالة:

للبطالة آثار على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وتتمثل في[13] :

أ. الآثار الاقتصادية:

–ضعف الانتاج لوجود طاقات بشرية مهدرة (غير مستعملة)

–ترك بعض الامكانات المتاحة للمجتمع دون استغلال

–التأثير على حجم الانتاج باعتبار ان العمل عنصر اساسي في عملية الانتاج

–التأثير على حجم الدخل وتوزيعه

–التأثير غير المباشر على الاستهلاك والصادرات والواردات

–التأثير على مستوى تحقيق اشباع الحاجات الفردية والجماعية

ب.الآثار الاجتماعية:

–تعزز البطالة ظاهرة الهجرة بصفة عامة وهجرة الادمغة بصفة خاصة الشرعية وغير الشرعية

–تكون البطالة سببا للكثير من أشكال الإجرام والانحرافات

–تؤثر البطالة على ترابط الأسرة فهي أحد اسباب التفكك الأسري

ج. الآثار السياسية :

–عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الاحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والامني، فالبطالة تصيب الفرد باليأس والاحباط وإذ ذاك يكون سهلا على الجمعات المتطرفة والاجرامية تجنيده للقيام بالأعمال الارهابية وإشاعة الأمن في المجتمع

–الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف الشعور بالانتماء والوطنية

ثانيا: مفاهيم عامة حول التشغيل :

1. تعريف التشغيل : لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين المرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها[14]

وتعرفه المنظمة الدولية للعمل على انه : يكون شخص قابل للتشغيل عندما يمكنه الحصول على منصب شغل، يحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير، يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أ تم تسريحه[15]

كما عرف التشغيل بانه كافة عمليات التأثير التي يحدثه الانسان من نشاط بدني او جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر[16]

وايضا يعرف التشغيل بانه ذاك النشاط الذي يستهدف انتاج وتقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الافراد الآخرين[17]

2. أنواع التشغيل والسياسات الهيكلية الداعمة له :

للتشغيل أنواع متعددة نذكر منها[18] :

أ. التشغيل المباشر : ويعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لتلك الوظائف

ب. التشغيل المؤقت : أحد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية، او يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة

وتشمل السياسات الهيكلية الداعمة للتشغيل تخصيص تفاضلي للموارد الاقتصادية ونذكرها فيما يلي[19] :

– السياسات المالية: يمكن التفريق بين تأثيرها حسب القطاع الاقتصادي أو فئة التشغيل، كتحديد مكانة الاستثمار ضمن البنية التحتية

– السياسات التمويلية: يمكن توزيع توفير الخدمات التمويلية كزيادة فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية، أو لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي

– السياسات الصناعية: يجب اعادة التأكيد على أهمية الاستراتيجيات الصناعية وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية للتحويل الهيكلي، فقد توقف التشغيل في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض نتيجة للتوجهات السياسية التي لا

تشجع استخدام الاستراتيجيات القطاعية على أساس الميزة النسبية الدينامية، وعلى سياسات استباقية للتحول الهيكلي، وللسياسات القطاعية والصناعية أهميتها حيث يمكنهما الاسراع في مسار المعرفة والمهارات، وتراكم القدرات ولذلك يجب الاهتمام أكثر بأنواع جديدة من السياسات الصناعية والسياسات ذات الميزة التنافسية

– نظام التجارة : أظهرت الازمة الاقتصادية العالمية الأخيرة أن الانماط التجارية يمكن ان يكون لها تأثيرات مهمة على مستويات التشغيل في القطاعات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية، ويمكن تعديل الرسوم الجمركية ضمن حدود منظمة التجارة العالمية من خلال القطاع او القطاع الفرعي، من اجل تعزيز لق فرص التشغيل أو حماية الوظائف القائمة

3. أهداف سياسة التشغيل :

يمكن حصر أهم الاهداف لسياسة التشغيل في :

– زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية

– رفع مستوى معيشة الفرد عن طريق زيادة دخله الشخصي

– توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من اجل الكسب

– توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه

– استقرار العمل ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى ادنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي

– تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل.

المحور الثاني: نبذة شاملة على سوق العمل في ماليزيا

أولا: نظرة شاملة عن الاقتصاد الماليزي:

تعتبر ماليزيا أحد أهم الدول الصاعدة التي حققت طفرة اقتصادية في الآونة الأخيرة ، حيث قامت حكومتها بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطتها سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي، وقد مر التحول الاقتصادي في ماليزيا بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي، المرحلة الاولى من 1957 الى 1969، والتي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تعتبر أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية، أما المرحلة الثانية فقد امتدت من سنة 1970 الى غاية سنة 1990، حيث تميزت بعملية التصنيع، اما المرحلة الثالثة والتي جاءت بعد سنوات التسعينات الى غاية الآن، فقد عرفت نقلة نوعية وتحسن جيد لمختلف المؤشرات الاقتصادية وهذا بفضل مخططاتها التنموية لحتى آفاق سنة 2020.

ويصنف العديد من الخبراء النموذج الاقتصادي الماليزي على انه اليوم اصبح نسخة حديثة من النموذج الياباني، فقد اعتمدت استراتيجية جاذبة للاستثمار تقضي بحماية مصالحها أولاً ثم إفادة المستثمرين بالعديد من المزايا التي عمدت ماليزيا إلى تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وبهذا فقد نجحت ماليزيا في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية، الى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

وبالنظر إلى هيكل الاقتصاد الماليزي تبرز الصناعات الماليزية بمختلف أشكالها كأهم دعائم الاقتصاد الماليزي، فالمنتجات الماليزية التي تُصدر كل عام ترتفع ارتفاعاً مطرداً، حيث سجل الاقتصاد الماليزي ارتفاعاً منذ بداية عام 2014 بلغت نسبته 6.2% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2013 والذي بلغ 4.2%، ومما أدى إلى نمو مجمل التجارة الماليزية إلى 715 مليار رنجيت، وسجلت نسبت الصادرات زيادة بلغت 12.5% نتيجة لزيادة الطلب على السلع الماليزية، ومن بين الصناعات التي تعد ركيزة مهمة في عائدات التجارة الماليزية هي صناعة الإلكترونيات والأدوات الكهربائية، والتي تعتبر من الصناعات الرائدة ويبلغ حجم مساهمتها 24.5% في الناتج المحلي الماليزي.

ثانيا: مؤشرات سوق العمل الماليزي:

اهتم صانعي السياسة الاقتصادية منذ التسعينات ببرامج سياسات سوق العمل النشطة، والتي يأتي في مقدمتها برنامج التدريب وتطوير المهارات، ولعبت الموارد البشرية دوراً حيوياً في سياسة التصنيع للتصدير التي يقوم عليها الاقتصاد الماليزي، إذ انخفضت تكاليف العمالة وارتفعت معدل مهاراتهم وقدراتهم، فضلاً عما شكلته كعامل جذب للشركات الأجنبية في البلاد منذ بدايات التسعينات، وعمل التغير الهيكلي السريع في الاقتصاد الماليزي من اقتصاد يعتمد على السلع الأساسية إلى اقتصاد قائم على التصدير ، على إدراج مؤشرات سوق العمل كمعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي أو معدلات نمو التشغيل، بحيث تنعكس السياسات الكلية إيجاباً على سوق العمل وهو ما تظهر تلك المؤشرات والتي نستعرضها كالتالي :

1. معدل المشاركة في سوق العمل: والتي وصلت كمتوسط إلى 64.29 خلال فترة الدراسة ويظهر الشكل رقم (01) تطور نسبة المشاركة ف سوق العمل والتي تميزت في ماليزيا بالتصاعد من 61.92 كحد ادني إلى 67.61 كحد أقصى في بعض الأوقات.

2. معدل البطالة : حيث يعد الوصول إلى مرحلة التوظف الكامل أحد أهم العلامات المميزة للاقتصاد الماليزي الذي لم يتجاوز فيه متوسط معدل البطالة حاجز ال 3.3 % خلال العقدين ونصف الآخرين كما يوضح الشكل رقم (02) ، ويعزى هذا النجاح الكبير إلى التأليف بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات سوق العمل ، حيث عمدت ماليزيا إلى إتباع استراتيجية تتكامل خلالها كل من السياستين ، حتى وصلت لتصبح اقتصاداً للنمو الاحتوائي ، وهو ما يعني انعكاس معدل النمو الاقتصادي في شكل فرص عمل .

شكل رقم (01)

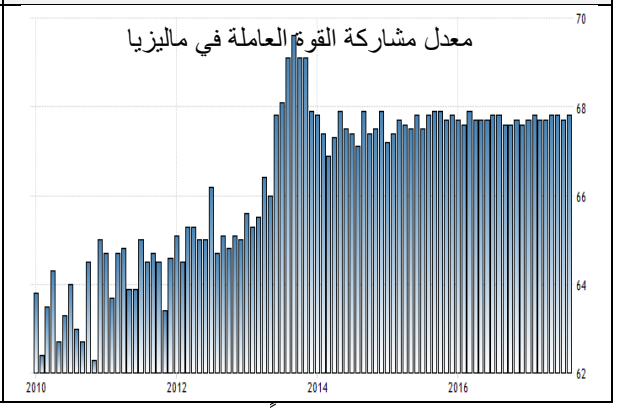

شكل رقم (02)

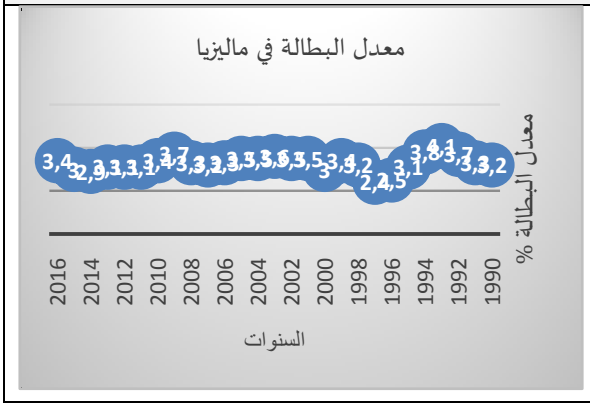

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي .

3. الأجور في ماليزيا : تقع ماليزيا في منطقة يعتبر نمو الأجور بها واحد من اعلى معدلات النمو بالعالم أنظر الشكل رقم (03) . وفي إطار تحديد الحد الأدنى الجديد للأجور، استعرضت الحكومة جميع توصيات المجلس الاستشاري الوطني للأجور واعتمدت" نهجا متوازنا "لمراعاة مصالح أصحاب العمل والعمال، فضلا عن الاقتصاد الوطني والشكل رقم (04) يمثل ذلك،

شكل رقم (03)	شكل رقم (04)
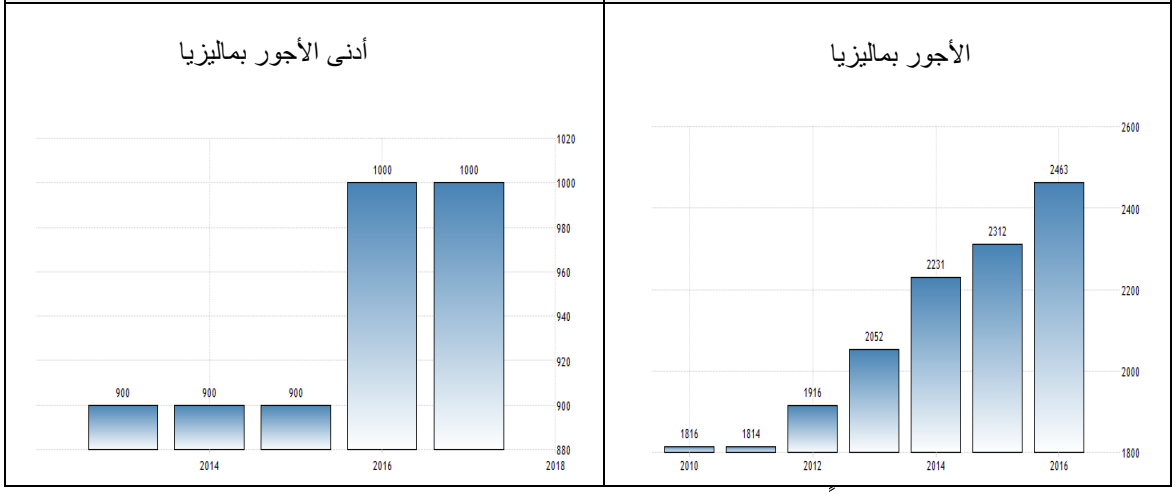	

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

وقد جاء تبني سياسات المهارات بأثر إيجابي على سوق العمل الذي وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل في التسعينات بمعدل بطالة يقارب 5.2% عام1996 [20]، استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية، وبالتالي فإن سياسات سوق العمل النشطة في ماليزيا قد ارتكزت على عدة محاور يمكن تلخيصها كما يلي:

– جودة التعليم في ماليزيا : عرف التعليم في السنوات الاخيرة تحسنا ملحوظا بوصوله لمستويات شبه عالية، حيث سجل في سنة 2015 ووفقا لبيانات وزارة التربية والتعليم، معدل الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي مستوى 98%، معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي 95% ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي 89%، تشمل التوازن بين فئة الذكور والإناث، وتبقى النقطة الرئيسية في سياسات التعلم بماليزيا هي زيادة جودة التعليم لتعزيز تنمية رأس المال البشري وإنتاجية القوى العاملة، وزيادة توافر العمال المهرة وتحسين جاذبية الدولة للاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، وقد ساعد الإنفاق الحكومي للتعليم على زيادة كمية الخريجين وتحسن مستواهم باستمرار [21] .

– تحسن الإنتاجية : انتهجت ماليزيا خلال العقود الثلاثة الاخيرة عدد من البرامج التي تعمل على تعزيز إنتاجية العمل. بتحسين مستوى الإنتاجية للعمالة بما يسمح برفع معدلات نمو الناتج القومي، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية والاهتمام بتحسين النظام التعليمي مما يوفر العمالة الماهرة المدربة، والاهتمام بالعمالة في ماليزيا لم يكن كميا بقدر الاهتمام به كيفيا بما يساعد العاملين على زيادة القدرة والمهارات التي تتكيف مع متطلبات المرحلة الجديد، و بلغ متوسط نمو الإنتاجية في ماليزيا 2.3% سنويا منذ النصف الأول من الألفية الثانية، مما ساعد على رفع دخل الفرد إلى مستويات أعلى من البلدان المتوسطة الدخل، كان النمو مدفوعا بزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وإعادة هيكلة الصناعة وتحويل الموارد إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى مثل الإلكترونيات، الكهرباء و البتروكيماويات.

– إتباع استراتيجية تطوير المهارات : يمثل تطوير المهارات عامل حاسم ومساهم رئيسي لزيادة نمو العمالة في الاقتصاد الماليزي، تضطلع بدور هام في تحسين الربط بين المهارات وبذل الجهود لتحقيق التنظيم عن طريق تطوير مهارات أفضل، يعني اقتصاداً منظماً واسعاً يتيح فرص العمل، على سبيل المثال المعلومات المتعلقة بشبكة "EHOMEMAKERS" في ماليزيا التي تقدم التدريب المهني على إقامة المشاريع والتخطيط المالي والشريعة وإقامة الشبكات للنساء العاملات من بيوتهن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال أخرى من أعمال الدعم المكتبي[22] .

– تعزيز الابتكار : تسعى ماليزيا إلى أن تصبح بلدا ذو دخل مرتفع، للمساهمة في تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل، ومن بين آليات الوصول الى ذلك الاعتماد على تطوير وتعزيز الابتكار، لاعتباره عنصرا اساسيا للرفع من القدرة التنافسية للأسواق على المستوى الدولي، وتحسين نوعية المنتجات ومستويات المعيشة.

– النمو الاحتوائي : اتبعت ماليزيا مسارا إنمائيا منصفا نسبيا، مما أدى إلى خفض معدل الفقر الى حد كبير، وتقليص فجوة التفاوت في الدخل والثروة تدريجيا منذ منتصف السبعينيات تحت شعار "اقتصاد الشعب" وسط طموح ماليزيا بالوصول الى أعلى دخل بحلول عام 2020، وقد تحول التركيز إلى تحديات الفقر النسبي وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وساعد هذا التحول في الإصلاحات بالعديد من مجالات السياسة العامة التي قد تقارن فيها ماليزيا بشكل إيجابي داخل منطقتها ولكن أقل من ذلك مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويشمل ذلك الإصلاحات الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وزيادة مشاركة النساء وكبار السن في القوة العاملة، والحفاظ عليها والوصول الشامل إلى الرعاية الصحية العامة الجيدة، وتحسين استدامة نظام التقاعد واصلاح النظام الضريبي[23].

– سياسة متسقة للأجور: ترتبط الأجور في ماليزيا بإنتاجية العمل، وتقوم كل الزيادة في الأجور على الزيادة في الإنتاجية، أي عدم وجود ضغوط تضخمية.

– مرونة سوق العمل في مواجه الأزمات الإقليمية والعالمية : وقد كانت ماليزيا من أقل الدول تأثراً بالأزمة الآسيوية عام 1997، حيث رفضت إتباع توصيات صندوق النقد الدولي بشأن إدارة الأزمة، وقد تبنت سياسات مالية ونقدية توسعية إلي جانب فرضها قيود على تحركات رؤوس الأموال بعد أن كان حسابها الرأسمالي والمالي محرراً، كما يرجع انخفاض حدة أزمة البطالة إلي مرونة أسواق العمل في ماليزيا من جهة، ومغادرة العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في أكثر القطاعات تأثرا فور وقوع الأزمة من جهة أخرى، مما يبين أن ماليزيا قامت بتصدير جزء كبير من البطالة لديها، وفيما يتعلق بالأزمة المالية عام 2008 فقد تأثر النمو الاقتصادي الماليزي الذي يعد التصدير أولى قطاعاته، فأصبحت ماليزيا تعتمد بشكل متزايد على قطاعها المحلي في ظل ضعف الطلب العالمي، وساهمت مستويات الاستثمارات والاستهلاك القوية في التغطية على ضعف إنفاق القطاع التجاري والقطاع الحكومي، وإبقاء النمو قوياً خلال سنوات ما بعد الازمة والذي عاد ليسجل متسوط 5.4 % خلال الفترة (2010– 2016)، ودفع الإنفاق الحكومي الارتفاع في الاستهلاك الخاص، حيث تضمن الإنفاق التحويلات النقدية إلى الآلاف من ذوي الدخل المنخفض، وزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، أما الاستثمار فقد شهد أيضاً ارتفاعاً في مستوياته بفضل ارتفاع الإنفاق العام والخاص، حيث أنفقت الحكومة بشكل كبير تحت برنامجها للإنماء الاقتصادي، في محاولة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، وزاد الإنفاق الخاص بسبب

توافر الفرص في قطاع الخدمات، وخصوصاً في قطاعات المواصلات والعقار والخدمات، أما الصادرات فلا تزال تعاني بسبب الطلب العالمي الضعيف.

هذا فضلا عن اتباع ماليزيا لبعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على النحو التالي[24] :

– التوسع في برامج تأهيل العاطلين عن العمل تمهيدا لالتحاقهم في مجالات مختلفة.

– تدعيم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دور سياسي مؤثر بسبب قلة أعدادها وزيادة القيود القانونية والضوابط الحكومية الرسمية وغير الرسمية المفروضة على تنظيمها .

– اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل تضمنت ربط الأجر بالإنتاجية ، ورفع كفاءة الإدارة ، وزيادة مرونة ساعات العمل واتباع اسلوب التسريح المؤقت بدلا من التخفيض الكلى .

– تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين والذي استفاد منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم.

– تدعيم التعليم الأساسي والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون خفض وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية، وكذا زيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية.

– دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضفاء التنافسية فيما بينها، حيث بلغ حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 99.2% من مجموع مؤسسات الأعمال في ماليزيا في عام 2007، والتي توفر فرص تشغيل 56% من مجموع قوة العمل[25] .

المحور الثالث: النموذج القياسي للتشغيل بماليزيا :

سنقوم بناء نموذج قياسي للتشغيل، وذلك بناءاً على ما قدمته النظرية الاقتصادي، وما هو موجود من وقائع ومعطيات حول الاقتصاد الماليزي، مستعملين في ذلك أدوات القياس الاقتصادي، و ذلك من خلال تقدير الانحدار الخطي المتعدد قصد معرفة محددات التشغيل في ماليزيا، وسنعتمد على المتغيرات المستقلة المفسرة لسوق العمل باستخدام برنامج افيوز 9 (Eviews9)، بباستخدام بيانات من موقع البنك الدولي كقاعدة للبيانات، وهذا حسب النموذج التالي :

$$Emp = N + Y + I + w + G_{ed} + r$$

حيث : Emp : معدل التشغيل

N : إجمالي عدد السكان

Y : الناتج المحلي الخام I : الاستثمار

w : كتلة الأجور

G_{ed} : نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي

r : معدل التضخم

أولا: دراسة استقرارية المتغيرات :

بعد ادخال اللوغاريتم على كافة متغيرات الدراسة لعدم تجانس الوحدة فيما بينهم، وباستخدام اختبار ديكي فولار المطور (ADF) كانت النتائج كالتالي :

الجدول (01) : نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		LEMP	LGED	LI	LN	LR	LW	LY
With Constant	t-Statistic	-0.9152	-1.9967	-1.4376	-3.0561	-4.0739	0.2211	-1.9156
	Prob.	***0.7663***	***0.2862***	***0.5484***	***0.0445***	***0.0043***	***0.9687***	***0.3203***
		n0	n0	n0	**	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8563	-1.9381	-2.1224	-1.7045	-4.6366	-1.7683	-4.3526
	Prob.	***0.9458***	***0.6039***	***0.5101***	***0.7162***	***0.0053***	***0.6907***	***0.0120***
		n0	n0	n0	n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2920	0.7296	1.1603	0.3238	-1.2785	4.7834	6.7901
	Prob.	***0.7627***	***0.8662***	***0.9321***	***0.7701***	***0.1799***	***1.0000***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LEMP)	d(LGED)	d(LI)	d(LN)	d(LR)	d(LW)	d(LY)
With Constant	t-Statistic	-290.1953	-4.9887	-4.8262	-0.8166	-6.1597	-5.4158	-3.8894
	Prob.	***0.0001***	***0.0005***	***0.0007***	***0.7945***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0071***
		***	***	***	n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-271.7604	-5.2402	-4.7136	-2.6175	-6.0947	-5.4416	-4.1353
	Prob.	***0.0000***	***0.0015***	***0.0047***	***0.2764***	***0.0002***	***0.0009***	***0.0173***
		***	***	***	n0	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-300.6368	-5.0082	-4.6786	-1.7344	-6.2646	-1.6698	-1.3051
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0784***	***0.0000***	***0.0890***	***0.1716***
		***	***	***	*	***	*	n0

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

نلاحظ ان الناتج المحلي الخام، عدد السكان وكتلة الاجور غير مستقرة عند الفروق الاولى حسب اختبار ADF

لكنها مستقرة عند الفرق الثاني I(2) كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (02) : نتائج اختبار ديكي فولار

	dd(LN)	dd(LY)	dd(Lw)
With constant	–3.8146 (0.0091)	–7.0099 (0.0000)	–9.9805 (0.0000)
With constant & Trend	–3.7340 (0.0412)	–6.8740 (0.0001)	–9.8300 (0.0000)
Without constant & Trend	–4.0111 (0.0003)	–7.1478 (0.0000)	–10.2074 (0.0001)

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9

وعليه ومن خلال نتائج ديكي فولار فالمتغيرات : معدل التشغيل (Emp)، نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي (G_{ed})، التضخم (r) والاستثمار (I) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى I(1)، وسلسلة عدد السكان (N) والناتج الداخلي الخام (Y) وكتلة الأجور (w) متكاملة من الدرجة الثانية I(2)

ثانيا: تحديد درجة تاخير النموذج VAR :

لتحديد درجة التأخير الزمني للنموذج نستخدم المعايير التالية :

– معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error)

– معيار معلومات اكياكي (Akaike)

– معيار معلومات شوارز (Schwarz)

– معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn)

الجدول (03) : معايير تحديد درجة التأخر الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EMP GED I N R W Y
Exogenous variables: C
Date: 07/10/17 Time: 00:54
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-431.9379	NA	4198309.	35.11503	35.45632	35.20969
1	-193.7166	323.9810	1.316860	19.97733	22.70761	20.73459
2	-72.77544	96.75294*	0.013049*	14.22204*	19.34131*	15.64191*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

نجد أن كل المعايير من (LR , FPE, AIC, SC, HQ) تشير أن درجة التأخير هي (p=2) أي بفجوتين زمنيتين

ثالثا: اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test) :

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد، قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) متغير آخر[26]، ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول (04) : نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة لغرانجر

يتسبب في ↓	Lemp	LN	LY	Lw	LI	Lr	LG_{ed}
Lemp	–	توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	توجد
LN	لا توجد	–	توجد	لا توجد	توجد	لا توجد	لا توجد
LY	توجد	لا توجد	–	لا توجد	توجد	لا توجد	توجد
Lw	لا توجد	توجد	لا توجد	–	لا توجد	لا توجد	لا توجد
LI	توجد	لا توجد	توجد	لا توجد	–	لا توجد	لا توجد
Lr	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	توجد	–	لا توجد
LG_{ed}	لا توجد	توجد	توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد	–

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

يلاحظ من الجدول ما يلي :

– لا توجد سببية من التضخم نحو باقي المتغيرات، كما لا توجد أيضا سببية من أجور العاملين نحو باقي المتغيرات

– وجود سببية وحيدة الاتجاه لـ : (من معدل التشغيل نحو الناتج المحلي الخام والاستثمار) – (من عدد السكان نحو أجور العاملين ونسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي ومعدل التشغيل) – (من الناتج المحلي الخام نحو عدد

السكان) – (من الاستثمار نحو عدد السكان والتضخم) – (نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي نحو معدل التشغيل)

– وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين : (الاستثمار والناتج المحلي الخام) و بين (نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام)

رابعا: تقدير نموذج **VAR** :

بعد اختيار درجة التأخير (**p=2**) واختبار السببية، تأتي مرحلة التقدير باستخدام منهجية الانحدار الذاتي (**VAR**)، فكانت النتائج الخاصة بمعادلة معدل التشغيل كالتالي :

LEMP = + 1.4203 +0.544*Lemp(-1) + 0.069*Lemp(-2) + 0.060*LGed(-1) + 0.026*LGed(-2)
[1.189] [1.241] [0.162] [1.714] [0.862]

+ 0.043*LI(-1) + 0.038*LI(-2) - 0.416*LN(-1) - 0.385*LN(-2) + 0.0129*Lr(-1) + 0.013*Lr(-2)
[1.181] [-0.853 [0.171] [-0.182] [1.457] [1.617]

+ 0.00037*Lw(-1) + 0.039*Lw(-2) + 0.254*LY(-1) + 0.185*LY(-2)
[0.0087] [0.796] [-1.343] [0.734]

R-squared = 0.87 F-statistic = 4.911 n= 25

من خلال المعادلة يمكن اعطاء الملاحظات التالية :

– أن معامل التحديد (**R2=0.87**) وهي قدرة تفسيرية جيدة، ما يعني أن معدل التشغيل مفسر بنسبة **87%** بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات عند تأخير قدره (**p=2**)

– عدم معنوية بعض المعلمات المكونة لشعاع معدل التشغيل، وذلك لأن قيمتها بالقيمة المطلقة أقل من قيمة إحصائية ستودنت الجدولية والبالغة **1.71** عند مستوى معنوية **5%**

– عدم معنوية الثابت وذلك لصغر قيمته بالمقارنة مع قيمة ستودنت الجدولية

– يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنوية إحصائية، وذلك ان القيمة الاحصائية المحسوبة (**Fcal=4.91**) أقل من القيمة الجدولية (**Fth=2.66**) عند درجة حرية (**k , n–k–1,** α)، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع

– وجود علاقة طردية مقبولة اقتصاديا بين معدل التشغيل و بين نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي وأجور العاملين والناتج المحلي الاجمالي والاستثمار وهذا ما يوافق النظرية الكينزية والماركسية

– وجود علاقة عكسية بين معدل التشغيل وبين عدد السكان وهي منطقية من وجهة ما تقره نظرية "توماس روبرت مالتس" أنه بزيادة عدد السكان تزداد معدلات البطالة وعليه تقل نسبة التشغيل

– وجود علاقة عكسية بين معدل التشغيل والاستثمار وهو مرفوض اقتصاديا والذي يعكس دراسات Aschauer (1989)، التي تثبت الاثر الايجابي الانفاق الاستثماري على الانتاجية والتشغيل

خامسا: دراسة استقراريه النموذج :

للتأكد من استقراريه النموذج نستخدم AR Roots graph وكانت النتائج ممثل بالشكل التالي

الشكل (05) : نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR

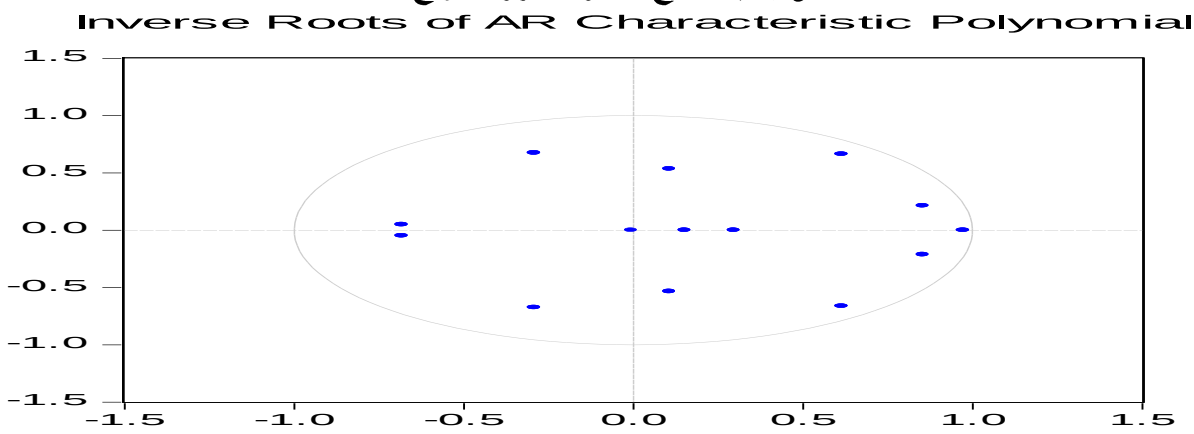

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ ان كل النقاط هي داخل الدائرة وعليه فالنموذج المقدر مستقر

سادسا: تحليل التباين :

للتعرف على دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة أي توقع خطأ كل متغير، نقوم بتحليل تباين معدل التشغيل وقد كانت النتائج حسب الجدول الموالي

الجدول (05) : نتائج اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of LEMP:

Perio...	S.E.	LEMP	LGED	LI	LN	LR	LW	LY
1	0.010320	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.015248	91.42537	0.624991	0.071541	0.005426	5.881522	3.30E-06	1.991150
3	0.019421	86.60803	1.449493	0.176866	0.064068	7.775094	0.001456	3.924990
4	0.022600	81.54506	3.460035	0.501923	0.857114	7.811090	0.040255	5.784519
5	0.025606	73.37335	8.056172	0.430289	2.031922	9.867492	0.485873	5.754898
6	0.026671	70.84042	8.833085	0.445697	2.338638	11.04117	0.693229	5.807765
7	0.026891	70.75904	8.706097	0.508920	2.409632	11.08385	0.729402	5.803060
8	0.026961	70.65532	8.757687	0.517393	2.419821	11.10955	0.738766	5.801461
9	0.027009	70.42221	9.023348	0.534593	2.411635	11.07157	0.737522	5.799123
10	0.027081	70.06668	9.235048	0.673630	2.403031	11.01815	0.740352	5.863108

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

حسب ما تشير اليه نتائج تحليل تباين الأخطاء لمعدل التشغيل، يتضح أن معظم التقلبات الظرفية في معدل التشغيل خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات في المتغير نفسه، حيث أن تباين معدل التشغيل في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى معدل التشغيل وذلك بنسبة 100%، إلا أنّه ابتداءا من السنة الثانية نسجل تناقص تباين معدل التشغيل ،

مع ازدياد تباين المتغيرات الأخرى ولكن بنسب ضعيفة نوعا ما، ما يظهر تأثير تلك المتغيرات على معدل التشغيل في المدى البعيد، والذي تحوز فيه التضخم ونسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي على اقصى تباين قدر بـ 11.01% و 9.23% وهذا ما يفسر ارتفاع معدل التشغيل بماليزيا لاهتمامها الكبير بالإنفاق على التعليم لتنمية رأس المال البشري قصد توجيههم الجيد إلى سوق العمل.

سابعا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية :

وهذا الاختبار يعتمد على معرفة المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وسنكتفي بالبحث عن مدى استجابة معدل التشغيل للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل (06) : استجابة معدل التشغيل لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات المقبلة

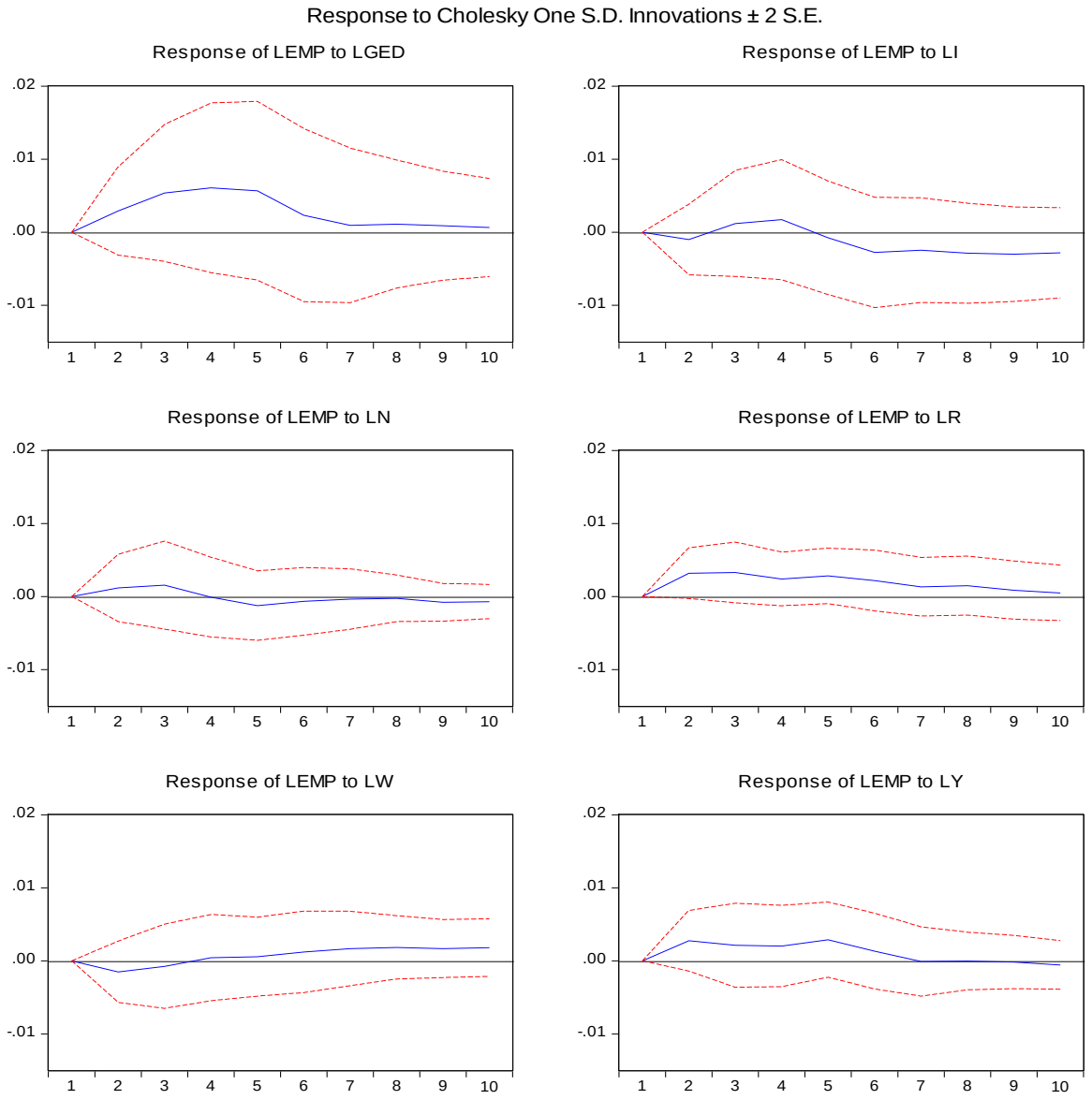

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9

حسب الشكل نرى أن :

– حدوث صدمة في نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي : تؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل حتى الفترة الخامسة مسجلا اعلى مستوى له فيها بنسبة تقدر بـ 0.56%، ثم ينخفض بالفترة السادسة ويبقى ثابت على طول الفترات المتبقية

– حدوث صدمة في الاستثمار : تؤدي إلى انخفاض معدل التشغيل خلال الفترة الثانية بنسبة (–0.10%)، ليرتفع من جديد حتى الفترة الرابعة ثم ينخفض مجددا على الفترات المتبقية

– حدوث صدمة في عدد السكان : يؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل إلى الفترة الثالثة بنسبة اقصاها 0.15%، ثم ينخفض مباشرة حتى الفترة الخامسة، ويبقى بعدها ثابت على طول الفترات المتبقية

– حدوث صدمة معدل التضخم : يؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل طول السنوات الخمس الاولى مسجلة اعلى نسبة قدرها 0.32% بالفترة الثالثة، كما يشهد انخفاضا طفيفا على طول الفترات المتبقية

– حدوث صدمة أجور العاملين : يؤدي إلى انخفاض مدل التشغيل بأول وهلة إلى الفترة الثانية بأثر سلبي نسبته (–0.5%)، بعد تلك الفترة يبدا بالارتفاع مسجلا اعلى قيمة له بالفترتين الاخيرتين التاسعة والعاشرة بنسبة 0.19%

– حدوث صدمة الناتج المحلي الخام : يؤدي إلى تذبذب معدل التشغيل ما بين الارتفاع والانخفاض بنسب طفيفة، ليستقر بعد الفترة السابعة، وقد قدرت اعلى نسبة بـ 0.28% خلال الفترة الخامسة

خاتمة : نجحت السياسات الاقتصادية في ماليزيا الى الوصول لمعدلات مثلى عبر نمر احتوائي ينعكس في زيادة فرص العمل، ويعزى الفضل في ذلك بالمقام الأول في إتباع سياسات سوق العمل التي تعمل على زيادة الإنتاجية وتنمية المهارات بصورة مستمرة وتعزيز الابتكار ، فضلاً عن وجود سياسة متسقة للأجور تحافظ على توازنها مع إنتاجية العمل وتتوازن معها، وقد توصلت الدراسة التطبيقية القياسية الى :

– دراسة اختبار الجذر الاحادي بينت أن متغيرات معدل التشغيل، نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي، التضخم والاستثمار مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى، ومتغيرات عدد السكان والناتج الداخلي الخام وكتلة الأجور متكاملة من الدرجة الثانية.

– بعد عملية التقدير اتضح أن وجود علاقة طردية بين نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي وبين معدل التشغيل، ولها أثر كبير على الرفع من معدلات التشغيل مقارنة بباقي المتغيرات التي لها اثر طردي

وبذلك فالدراسة القياسية تثبت نجاعة السياسة الاقتصادية الماليزية التي انتهجتها في سوق العمل ومدى اهمية الانفاق على التعليم للرفع من مستوى كفاءة ومعدلات التشغيل بالدولة.

التوصيات :من خلال نتائج البحث يمكننا الخروج بالتوصيات التالية :

–ضرورة الاقتداء بالتجربة الماليزية في مجال السياسة المعتمدة للتشغيل وتطبيقها في البلدان العربية خاصة الجزائر

–الاستفادة من الخبرات الاجنبية عامة والماليزية خاصة في منهجية التعليم وخلق مناصب الشغل

–على الدول السائرة في طريق النمو الاهتمام اكثر بالقطاعات المنتجة المهنية الجالبة للأيادي العاملة

–محاولة إرساء دعائم اقتصاد المعرفة واستغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة للمساهمة في الرفع من مستوى التنافسية العالمية

–ضرورة الربط بين الجامعة كمركز اشعاع فكري وابتكاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة

–ضرورة شفافية المنظومة الاحصائية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.

المراجع والهوامش:

[1]– زكي رمزي، *الاقتصاد السياسي للبطالة*، مطابع الرسالة، الكويت، **1997**.

[2]– توفيق سلوم وآخرون، *معجم العلوم الاجتماعية*، دار التقدم موسكو، ط**1**، **1992**

[3]– طارق كمال وانور حافظ، *المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر : الإدمان والبطالة*، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية **2009**، ص**14**

[4]– عبد المجيد قدي، *مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية*، ديوان المطبوعات الجامعية، **2003**، ص**37**

[5]– قنطقجي سامر مظهر، *مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام*، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، ط**1**، **2005**، ص**17**

[6]– خالد الزاوي، *البطالة في الوطن العربي : المشكلة والحل*، مجموعة نيل العربية، ط**1**، القاهرة **2004**، ص**19**

[7]– علي عبد الوهاب نجا، *البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها : دراسة تحليلية*، الدار الجامعية، الاسكندرية **2005**، ص**12**

[8]– اسامة السيد عبد السميع، *مشكلة البطالة في المجتماعت العربية والاسلامية : الآليات. الآثار. الحلول*، دار الفكر الجامعي، ط**1**، الاسكندرية **2007**، ص**09**

[9]– مدحت قريشي، *اقتصاديات العمل*، دار وائل للنشر والتوزيع، ط**1**، الاردن **2007**، ص**196**

[10]– عبد الرحمن يسرى، *النظرية الاقتصادية الكلية*، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية **1999**، ص**191**

[11]– محمد فوزي أبو السعود، *مقدمة في الاقتصاد الكلي*، الدار الجامعية، الاسكندرية **2004**، ص**222**

[12]– محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد مقلد، *النظرية الاقتصادية الكلية*، دار النشر قسم الاقتصاد، الاسكندرية **2004**، ص**231**

[13]– *مطبوعة عن الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد*، على الموقع http://www.onefd.edu.dz تاريخ الاطلاع **2017/10/20**

[14]– ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، *البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر **2010**، ص**37**

[15]– رواب عمار وغربي صلاح، *التكوين المهني والتشغيل في الجزائر*، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة **2011**، ص**73**

16 – Encyclopédie universalisa, corpus8, paris France 2002, p186

[17]– جلال محمد النعيمي، *دراسة العمل في اطار ادارة الانتاج والعمليات*، إثراء للنشر والتوزيع، ط**1**، الأردن **2009**، ص**17**

[18]– رواب عمار وغربي صباح، مرجع سابق، ص**67**

[19]– تقرير منظمة العمل الدولية، *سياسات التشغيل الوطنية دليل استشاري*، **2014**، ص**23–24** على الموقع http://www.ilo.org

[20] – Goh Soo Khoon and Wong Koi Nyen, ***."Analyzing the Productivity-Wage-Unemployment Nexus in Malaysia: Evidence from the Macroeconomic Perspective***," International Research Journal of Finance and Economics, Issue 53.2010, p01

[21] - OECD Economic Surveys: Malaysia 2016: Economic Assessment. OECD,2016,p30

[22]– مكتب العمل الدولي، *مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة **97** جنيف، **2008**، ص**37**.

[23] - Stewart Nixon, Hidekatsu Asada and Vincent Koen , ***FOSTERING INCLUSIVE GROWTH IN MALAYSIA*** , ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS No. 1371, OECD, Jan-2017.

[24]– عادل عبد العظيم، *التجارب الدولية تجربة ماليزيا المعهد العربي للتخطيط سلسلة جسر التنمية*، الكويت، بدون تاريخ نش،ص**26**.

[25]– سحر احمد حسن ، *مشكلة البطالة وآليات العلاج، دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين عامي 1991و2013*، بحوث اقتصادية عربية ، العددان **70/69**، القاهرة **2010**، ص**21**.

[26]– عبد الكريم الهويش، "العلاقة السببية بين الانفاق البلدي والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية – دراسة قياسية– "، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد **21**، العدد **03**، **2014**، ص**436**